

قضايا المرحلة المقبلة

سعى المؤتمر المشترك الذي عقده مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مع معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، لفتح باب التحليل والنقاش في الحيز العام، حول موضوعات مستقبلية ستتناها امام الفلسطينيين، وكان من الجلي انه بعد وفاة الرئيس عرفات ستحدث تغيرات في جوانب عدة من الحياة السياسية الفلسطينية. اضافة، الى أن الانتخابات أدخلت عنصراً جديداً غير مسبوق سيرتبط اثرها واضحا على النظام السياسي الفلسطيني مستقبلا. وقد شكلت عناوين جلسات المؤتمر محاور رئيسية تثير اسئلة حول المستقبل الفلسطيني الداخلي والخارجي. وسعت عدد من الاوراق المقدمة الى استشراف آفاق المستقبل: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني الذي سينفتح حتماً للتغير لدخول اطراف وقوى اخرى فيه غير "فتح"، ومستقبل الفصائل والحزب الفلسطينية بوجود انتخابات وامكانية نشوء "تيار ثالث" غير حماس وفتح داخل النظام السياسي الفلسطيني، ومستقبل المقاومة وتعدد اشكالها بوجود الجدار العازل وغياب مسار سياسي مقنع للجمهور. ولم يغب عن المؤتمر موضوع تمثيل الشتات الفلسطيني المهتمش سياسياً، بمعنى عدم وجود دور فاعل له في القرار السياسي الفلسطيني. فكما هو معروف، خلال العقد الماضي لم تكن مجالس وهيئات واطر منظمة التحرير الفلسطينية فاعلة، ولكن من الجلي ان استمرار التمثيل الفلسطيني الجامع "لداخل" او "الخارج" امر في غاية الاهمية للحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده. لذا كانت جلسة "بيروت- رام الله" لها ايضا دلالة رمزية للتواصل مع الاشقاء الفلسطينيين في الخارج، خاصة مشاركة السيد شفيق الحوت وهو من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية، والدكتور خليل هندي الاستاذ الجامعي المرموق والناشط فلسطينياً، والاستاذ احمد خليفة من مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي عنيت بالقضايا الفلسطينية منذ ما يزيد على ربع قرن.

ويمكن ارجاع نجاح المؤتمر، الذي شهد اقبالاً كبيراً، لتوقيت عقده والقضايا المطارة، اي انها جميعاً تطرح اسئلة لها الاحاطة في ذهن الجمهور وتتيح المجال لنقاش مفتوح حولها بحرية وبحرص صادق على المستقبل الفلسطيني. ويجري الآن بث وقائع المؤتمر في محطات التلفزة المحلية على عدة ايام سعياً لايصال مداواته لاجل عدد ممكن من الفلسطينيين في مسعى لتجاوز الحصار المفروض على المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ناقل القول ان استشراف آفاق المستقبل امراً ليس دائماً ميسراً، وقد تعددت الآراء والتقديرية حوله، ولكن توفير حيز وفرصة لنقاش جماعي حول قضايا تهم الجمهور، يشكل دوراً لا يقلل من اهمية ما تقوم به عادة مؤسسات ومراكز بحثية ومراكز تهتم بالشأن العام كما هو معهود في دول العالم المختلفة وفي فلسطين ايضاً.

ان وضوح الرؤية، ما امكن ذلك، هو الخطوة الاولى الضرورية للعمل من اجل التغيير. ولكن التغيير لن يأتي الا بعمل القوى المنظمة في المجتمع من احزاب وحركات واطر جماهيرية او اطر منظمة اخرى. هنا ينتهي دور ويبدأ دور آخر. لكنها ادوار يؤمل منها ان تكون مكملة لبعضها البعض، كما هو الحال في اي مجتمع يتصف بالحياة الضرورية لأي تواصل داخلي في قضايا مستقبلية او قضايا مصيرية.



كلمة مؤسسه مواطن

د. عزمي بشارة رئيس مجلس أمناء "مواطن"

شكرا لكم ولجامعة بيرزيت ود. نبيل قسيس. لعله من الأفضل أن يتم هذا العام عقد مؤتمر واحد للمؤسستين معا، بدلا من قيام الحضور بمتابعة مؤتمرين يبحثان المواضيع ذاتها، ولذلك كان من المجدي هذا العام عقد المؤتمر باسم جامعة بيرزيت ومؤسسة مواطن معا.

ونأمل أن يتم تطبيق ذلك في السياسة، أيضا، بحيث تحذو السياسة حذو المؤسستين في التعاون المشترك. طبعاً إنه لشرف لنا، أن يعقد المؤتمر هذا العام من قبل المؤسستين، ولذلك رحب د. نبيل قسيس، باسمي، أيضا، بأعضاء السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي والسلوك الدبلوماسي وجميع الحضور.

أريد أن استغل هذه المناسبة لطرح بعض القضايا المتعلقة بالمؤتمر والمرحلة الجديدة، ودور المثقفين والباحثين والمؤسسات البحثية، مثل جامعة بيرزيت ومؤسسة مواطن، حيث أن طموح «مواطن» أن تكون مؤسسة بحثية، فانتتم تعرفوننا في صفاتنا الأخرى، لكن مؤسسة مواطن هي مؤسسة بحثية كما هو معهود أبو لغد للعلاقات الدولية في جامعة بيرزيت. والسؤال المطروح في هذا السياق هو: هل تستطيع مؤسسات بحثية في إطار حركة وطنية وشعب واقع تحت الاحتلال أن تتصرف كمؤسسات بحثية أجنبية، عندما تقوم بتقييم الموضوع قيد البحث، أم أنها تقف على قاعدة ثوابت وطنية معروفة، فنحن لا نضع برنامجاً سياسياً كلما اجتمعنا؟

هناك ميل لدى المثقفين في بعض الحالات لطرح اجتهاداتهم، وهذا مشروع تماماً، ولذلك تجد بين المثقفين من لديه فكرة مفادها أنه أن الأوان للقبول بدولة فلسطينية، بحيث تطرح في إطار المرحلة الانتقالية مثلاً، دون حل قضية اللاجئين والاحتلال، وهناك من المثقفين من يعتقد أنه أن أوان طرح الدولة ثنائية القومية، وهناك من المثقفين من يقترح بذلك تغيير البرنامج السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، وهذه الاجتهادات مشروعة حتى أن طرحت في إطار مؤتمرات، بل هذا ما صنعت من أجله المؤتمرات، بحيث يطرح المثقفون اجتهاداتهم بشكل غير ملزم، ولكن أريد أن أقول لإخواني الباحثين في هذا الشأن، والمقبلين الآن على مؤتمر يستمر لثلاثة أيام، إنني أعتقد أن هذا المؤتمر يكتسب أهميته من كونه الأول الذي يعقد في المرحلة الجديدة بعد رحيل ياسر عرفات.

نحن لا نضع برنامجاً جديداً لحركة التحرير الوطني الفلسطيني كلما اجتمعنا، هناك برنامج لحركة التحرير الوطني، وأود أن أذكر به، فقط، مثلما يفعل الباحثون الصهاينة عندما يجتمعون في «هرتسليا»، حيث يجدون التأكيد على يهودية الدولة، وعلى مجموعة قضايا ثابتة بالنسبة لهم عندما يطرحون اجتهاداتهم بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية. فكيف يمكن الحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية بأفضل الأشكال الممكنة؟

لا يزال برنامج حركة التحرير الوطني الفلسطيني هو الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وما زال هذا هو برنامج حركة «فتح».

النقاش الذي يدور باعتقادي في هذه المرحلة، يتمحور حول المخاطر التي تحدد بهذا البرنامج، أو إمكانيات تنفيذه، أو حول موازين القوى الدولية، وإلى آخر ذلك من الأمور.

وأعتقد أن هذا الأمر مهم، ولذلك قمت باختيار هذا الموضوع تحديداً الطرحه في افتتاح هذا المؤتمر، قبل أن يبدأ، باعتبارها موضوعاً مهماً للحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والباحثين والسياسيين، خصوصاً نشطاء الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، لأننا برأيي مقبلون على تطورات خطيرة. حيث أن هذا العام هو عام تطورات مهمة جداً، لا سيما فيما يتعلق بطرح إسرائيل المفهوم بدولة فلسطينية للمرة الأولى في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي كمرحلة انتقالية، أي دولة فلسطينية كجزء من المرحلة الانتقالية، خلافاً لما كان يطرح سابقاً كجزء من الحل الدائم.

وسيطرح هذا المفهوم في سياق النقاشات ضمن المجتمع الفلسطيني، وفي أوساط القيادة الفلسطينية والمثقفين الفلسطينيين، خصوصاً من حيث علاقة ذلك بتطبيق برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية، وبشكل خاص فيما يتعلق بتحرير كافة المناطق الفلسطينية من الاحتلال.

الأمر الآخر، هنا، هو أننا عندما نتحدث عن مؤتمر بحثي في إطار الحركة الوطنية، وشعب يعيش تحت الاحتلال، وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، فمن المفيد أن يقوم المثقفون بـ «تنظيف» الخطاب السياسي قليلاً من الهيمنة الاستعمارية، لأننا نعيش حالة استعمارية، وأن تصور أن جميع المثقفين في الحركات الوطنية في العالم كانوا يقوموا بـ «تنظيف» الخطاب من تسرب مصطلحات الهيمنة الاستعمارية، وأنا أريد التأكيد على أننا نعيش في هذه الأسابيع مرحلة يبدو فيها ارتباك، واعتقد أن وظيفة المثقفين أن يصححوا هذا الارتباك فيما يتعلق بلغة الحركة الوطنية ومطالبها وإلى آخره... ويندرج ضمن ذلك، مثلاً، الحديث عن «التزام السلطة الفلسطينية بالحفاظ على الهدوء في قطاع غزة مقابل الانسحاب من مناطق»؛ هذه لغة إسرائيلية بالكمال، وقد بدأت في الحقيقة تنسرب إلى خطاب الحركة الوطنية. لا أقل إطلاقاً من أهمية الإفراج عن أي معتقل، واعتبر ذلك إنجازاً، كما لا أقل من أهمية «العفو» عن أي «مطلوب»، أو الانسحاب من المدن الفلسطينية، ولكن المطلوب وجود تخطيط استراتيجي يقوم به باحثون ومثقفون وسياسيون ويضع الأمور في نصابها ضمن السياقات التاريخية.

هذا ما أمل بالوصول إليه في ختام مؤتمر بحثي من هذا النوع في ظل هذه المرحلة التي تواجه فيها تحديات كبيرة... مرة أخرى، أمل لكم النجاح، وأتمنى لهذا المؤتمر أن يكون فاتحة تعاون بين مؤسسة مواطن وجامعة بيرزيت. شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

د. نبيل قسيس رئيس جامعة بيرزيت

يسرني، نيابة عن جامعة بيرزيت، أن أرحب بكم جميعاً، وأن أشكر ضيوف وأصدقاء الجامعة، الذين لبوا دعوتنا للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر.

كما أرحب بالسادة الوزراء وممثلي السلطة الوطنية وأعضاء السلك الدبلوماسي، العربي والأجنبي، وممثلي المؤسسات الأهلية المحلية والأجنبية. أشكركم جميعاً على حضوركم وأهلاً وسهلاً بكم جميعاً.

ولا شك في أن هذه اللقاءات تسمح بالتواصل بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين من الوطن والخارج، وهو أمر مهم وضروري، خاصة في ظل الظروف السياسية الصعبة التي نعيشها في فلسطين، والتحديات المصيرية التي تواجهها قضيتنا الوطنية، وكثافة إجراءات القمع والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، من خلال سياسات العزل والحصار والخفق الاقتصادي والاعتقال وهدم المنازل وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى سجن كبير يتوسطه جدار الضم والتوسع.

يأتي هذا المؤتمر كواحد من سلسلة المؤتمرات، التي بدأها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، منذ عدة سنوات، وقد ركزت هذه المؤتمرات على مواضيع سياسية وأكاديمية بابعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعكست من زوايا متعددة هموم المجتمع الفلسطيني بفتاته المختلفة، وتطمح الجامعة، من خلال ذلك، إلى المساهمة في إثراء النقاش الدائر بشأن العديد من القضايا المهمة، وتبسيط الضوء على العلاقة الجدلية بين الواقع الفلسطيني والتغيرات المستمرة والسريعة التي تجري على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، جاء الاهتمام بموضوع هذا المؤتمر، الذي يسعى عبر مداخلته المتعددة إلى تشخيص وتحليل الواقع السياسي والأزمة السياسية التي تشهدها المنطقة بعد أكثر من أربعة أعوام على اندلاع انتفاضة الأقصى، كما يسعى المؤتمر إلى تحليل تبعات وأبعاد السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض حقائق سياسية جديدة على الأرض. وأعتقد أنه لن يكون هناك اختلاف كبير بين الدارسين في مجال توصيف الواقع السياسي الفلسطيني والسياسات الإسرائيلية وأبعادها، إلا أننا نطمح إلى أكثر من مجرد التوصيف والتشخيص بلورة إجابات حول قضايا وأسئلة يطرحها المواطن الفلسطيني يومياً، وتتعلق بواقعه وآفاق التطورات في المرحلة المقبلة.

يهدف هذا المؤتمر، الذي يعقده معهد ابراهيم أبو لغد، أحد معاهد الجامعة، بالشراكة مع مؤسسة مواطن، إلى توفير منبر حر للمثقفين والأكاديميين والنشطاء الفلسطينيين، وغير الفلسطينيين، للتحاور فيما بينهم بشأن أهم القضايا السياسية المطروحة والمستجدة بعد التغيرات الدراماتيكية التي طرأت، مؤخراً، في الساحة الفلسطينية. وتتمحور هذه القضايا حول ملامح الواقع السياسي الفلسطيني عقب الرحيل المفاجيء للرئيس ياسر عرفات، وإجراء الانتخابات البلدية الجريئة والانتخابات الرئاسية، التي أثارها العديد من التساؤلات حول الانتخابات.. إضافة إلى التحركات السياسية الداخلية والخارجية التي بدأت تشهدها الساحة، مؤخراً..

فما هي حقيقة وأبعاد هذه التغيرات الأخيرة؟ وما هي ملامح النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي؟ ما هي طبيعة المواقف الدولية والعربية الجديدة، وما هي تبعاتها السياسية؟ هل من الممكن التوفيق بين ضرورات التعايش مع التحولات الدولية والواقع السياسي العربي المترهل من جهة، والمحافظة على الحقوق الفلسطينية من جهة أخرى؟ ما هي التوجهات والخيارات السياسية المتاحة لمقاومة مشروع الاحتلال الإسرائيلي، وما مدى جاهزية النظام السياسي الفلسطيني لمواجهة تحديات المرحلة، وما هي الخيارات السياسية المتاحة للخروج من الأزمة؟ كل ذلك يطرح أسئلة كثيرة من الطبيعي البحث الجدي عن إجابات لها، لا سيما أنه من الضار جداً الاستمرار بالعمل العفوي والارتجالي، بعيداً عن وضع استراتيجية عمل وطني واضحة تتمتع بدعم شعبي واسع.

لا شك في أن عدم التسليم برداءة الواقع يحتاج إلى ترجمة من خلال رؤية استراتيجية وبرنامج وآليات عمل، وهي عملية يمكن بلورتها من خلال اللقاءات والحوارات الفلسطينية الصريحة والبناءة، وهو ما نحاول توفيره في هذا المؤتمر.

كل ما تقدم من تساؤلات بحاجة إلى إجابات نأمل أن يساهم هذا المؤتمر في توفيرها، ولو جزئياً، كما نأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في تكوين تصور أكثر وضوحاً عن طبيعة المرحلة القادمة ومتطلباتها على المستوى الفلسطيني في ظل الظروف المعقدة والتحديات المختلفة التي تحيط بنا، والمنطقة بشكل عام.